ثالثًا: حول تحديث التعليم

دراسة ضرورات ما قبل التحديث

فى مراحل التعليم العام الذى يصل ذروته بامتحان الثانوية العامة مازال الأمر يثير القلق على مستقبل جيل متواكل، لا يعرف له موقعًا على خريطة العمل الفردى، ولا الاجتهاد، ولا البحث عن التميز والتفوق.

أصبح همُّ الأسرة المصرية البحث عن عدد من المدرسين الخصوصيين بقدر عدد المواد الدراسية، وأصبح جدول الدروس هو الأساسى، والمدرسة على هامش ذاكرة الطالب، ومن ثَمَّ ظهرت عدة مفاهيم سيطرت على عقول هذا الجيل الذى فقد الثقة بالنفس، وإمكانة الاعتماد على الذات، كما عاشت الأسرة حالة من الإحباط واليأس تجاه متطلب الدرس زمانًا ومكانًا وأموالاً.

المشكلة معقدة، والعبء ثقيل، لأنها ثقافة مجتمعية، تحولت إلى مرض اجتماعى، تجاوز حد الوجاهة الاجتماعية من لدن الأثرياء. وتجاوز ـ أيضًا ـ حدود فكرة العيب التى عاشها الجيل الماضى تجاه الدرس الخاص. ووقف عند حد القهر والوجوب والضرورة، مما ينذر بخسائر لا نستطيع التنبؤ بحجمها من خلال عدة مخاوف:

التخوف الأول: علمى:

ومحوره ذلك التفوق الوهمى الذى يسعى إليه الأبناء، لأنه تفوق المدرس الذى يجيد التركيز والانتقاء والتوقع لأسئلة الامتحانات، مما يفقد الطالب الاستعداد لقراءة الكتاب، ويلجأ إلى قراءة "الملازم" والأوراق الامتحانية، وينصرف تمامًا عما تريد وزارة التعليم تكوينه على أساس منه.. ومن المفارقات العجيبة أن تجد الطالب مستعدًّا لإضاعة كل الوقت فى المواصلات لحضور الدروس والمجموعات، ولو استغله فى قراءة المقررات الحقيقية لاختلف الأمر فى قياس القدرات والمهارات، وبانت الفروق الفردية على حقيقتها بعيدًا عن وهم مستوى المدرس كبديل صريح لجهد الطالب.

التخوف الثانى: قيمى وسلوكى:

وهو ما يمتد إلى المدرس نفسه، حيث يتبارى فى حجز الطلاب وزيادة عدد المجموعات، مع مزيد من النهم والجشع لتحصيل الأموال، ففقد المدرس منزلته الرفيعة بتحوله عن رسالته الأصيلة التى التصقت به فى ذاكرة الأجيال يوم أن كان يمنح طلابه العلم، والسلوك، والأخلاق، والقيم بلا مقابل إلا الرضا بما تمنحه إياه الدولة من رواتب، أما الآن فقد انتهى أمر المدرس إلى تاجر يبيع ما لديه من بضاعة على حساب البسطاء وذوى الحاجات، ممن ينتظرون علاوة أو منحة لتسليمها لإمبراطورية الدرس الخاص.

التخوف الثالث: إنسانى:

فليس من المنطق الصمت أمام الظاهرة، وهى تستشرى، فتدمر كل القيم النبيلة التى تحول معها المدرس إلى أجير لدى الطالب، وتحول العلم إلى سلعة تباع وتشترى، وانصرف الجميع إلى سوق النفعية دون توقف عند قيمة تكوين الإنسان الذى فقد الاحترام، وفقد تلميذه الثقة حتى فى نفسه، وفقد المجتمع معه اعتبارات كثيرة غابت عن ساحتنا فى حق التعلم حسب القدرات والاستعداد، وليس حسب الطبقة أو القدرة على الإنفاق، الأمر الذى يكاد يفقد مجانية التعليم مضمونها الراقى، كما يفقد المشروع القومى دلالته الرائعة على مبادرة الدولة إلى الإنفاق المستمر على التعليم، الأمر الذى يحتاج الكثير من المبادرات الجادة من جانب الهيئات والمؤسسات ورجال الأعمال والجمعيات الأهلية، لأن تتقدم بشجاعة وجسارة لمد

العون للإسهام فى تطوير التعليم وتحديثه بعيدًا عما قد يصيبه من تدهور فى فصل دراسى يزيد طلابه عن مائة فى الثانوية العامة!! فهل هذا سلوك آدمى يمنح الطالب فرصة التلقى، أو المدرس فرصة التدريس، حتى إذا افترضنا صحوة ضمير بعض الشرفاء - وهم قلة قليلة نادرة - ممن لا يجدون دروسًا. فأصبح لا حول لهم إلا العمل فى الإطار النظامى.

التخوف الرابع: اجتماعى:

ينصرف بالجيل الجديد إلى التكاسل والتخاذل والاستسلام والإنهزامية والاعتماد على الآخر، وانتظار أن تأتيه الأشياء جاهزة. وقد جنح إلى ضياع وقته عبر الفضائيات أو ألعاب الكمبيوتر أو الإنترنت. ففقد الكتاب قيمته يوم كان خير جليس لطالبى العلم وراغبى الثقافة. فغاب العلم. واختفت الثقافة. وضاع الوقت بين الملهيات والبحث عن النجاح السهل، وربما المجموع من خلال المدرس الخصوصى فحسب. ومع هذا المنعطف يحتاج الأمر إعادة نظر فى تصحيح الثقافة المجتمعية ذاتها عن طريق المتابعة الجادة لمجالس الآباء وأولياء الأمور، والشراكة الفاعلة مع إدارات المدارس والتوجيه والتفتيش لمراقبة مستوى أداء المدرسين طبقًا لمبدأ الثواب والعقاب ولا مانع من الاستغناء عن مدمنى الدروس الخصوصية، والإسراع إلى تعيين بدائل لهم من طابور الخريجين الجدد ممن لا يجدون عملاً، ولا مانع من تدريبهم وتنمية مهاراتهم التربوية والتخصصية طيلة فترة التدريس.

التخوف الخامس: مادى:

وهذا مهم جدًّا فما تعطيه الدولة من إنفاق يستولى على أمثاله عصبة من المحترفين لتظل معاناة الأسرة المصرية قائمة. بل تزداد سوءًا مع الأيام كلما زاد فساد السوق، وانهارت منظومة القيم؛ الأمر الذى يستدعى وقفة تأمل ومراجعة لكل ما هو غريب فى مستويات الأداء التى تستعيد هيبتها إذا أجيدت المتابعة والمراجعة لكل ما هو متدهور عبر تراكمات طويلة. شهدت تردد أصوات الإصلاح ومطالب تعديل المسار، قبل وصول الأمر إلى ما نخشاه الآن من أزمة حقيقية تستوجب الدراسة العاجلة، وتفعيل القرارت بدلاً من كثرة الحوارات. وإصدار التوصيات التى لم تعد تجدى كثيرًا فى معترك حياة الطلاب الذين لا يعرفون معنى التميز والتفوق إلا من خلال المدرس وتوقع الامتحان فحسب!!.

حول مداخل تحديث نظم التعليم

قبل الحوار عن التحديث وكيف ولماذا وهل؟ علينا أولاً أن نعترف بحقيقة واقعنا المتردى فى العملية التعليمية على المستوى المعيشى فى حياة الطالب المصرى الذى ربما لا يجد مكانًا لائقًا يجلس فيه ليتلقى العلم فى زحام ثمانين طالبًا فى فصل قد لا يسع ثلاثين، والسؤال المبدئى كيف أقدم له الفكر والثقافة وأمنحه حق الحوار المناقشة والتفكير والتحليل العلمى وهو لم يمنح حرية الجلوس ولا حرية الحركة أو ممارسة الأنشطة أو قضاء أوقات الفراغ أو إعداد مكتبة مدرسية ناجحة.. أو.. أو..؟ وبعد تحقيق هذا كله أو ـ على الأقل ـ بعد الاعتراف بمرارته وصعوبته يمكن أن ننتقل إلى الحوار حول سبل تحديث نظم التعليم وتطويره، على الرغم من كثرة ما كتب من مقالات ومؤتمرات وندوات وتوصيات وحوارات ومناقشات ومداخلات، لم يتحقق من ورائها شىء عملى يمكن أن ينعكس على أرض الواقع المصرى، فمازال طالب اليوم يتعلم بطريقة التلقين والحفظ والاستظهار، ومازال يقوم ويمتحن فى الإطار نفسه، بل ربما ازداد الأمر سوءًا لأن ظاهرة الامتحان والدروس الخصوصية أدت إلى فشل كل خطط التطوير، فظل الطالب عقلية جامدة غير قادرة على الانطلاق والتفكير الحر، مما يحدوها إلى الابتكار والتميز وإظهار القدرات الفردية الخاصة والمواهب الشخصية.

وأحسب أن مفهوم التحديث لابد أن يتجاوز أغلفة الكتب ومظهرها الخارجى وأن ينفذ إلى إعادة صياغة محتواها بشكل جديد تمامًا، وهو مالا يمكن أن يتم بين عشية وضحاها؛ لأن الأمر يحتاج إلى منظومة من المتخصصين أكاديميًّا وتربويًّا، لأن يلتقوا تحت راية عمل الفريق، بعيدًا عن الهيمنة والشيفونية، وانطلاقًا من الصالح القومى العام قبل أى اعتبار آخر.

وأكاد أزعم أننا قد طورنا مناهج تعليم العربية للناطقين بغيرها، أكثر مما طورناه من صور التلقى والحشو الذهنى للطالب المصرى الذى يضع آفة الامتحانات وشبح النتيجة أمامه منذ اليوم الأول للدراسة، بل إن مشكلة حجز الدروس الخصوصية قد تسبق هذا بكثير.

لكى نتحدث عن التحديث فى نظم التعليم المدرسى أو الجامعى، علينا أولاً أن نحاول بتر كارثة الدرس الخصوصى وأزمة التعليم من أجل الامتحان والمجموع، وأن توضع أهداف جديدة مطورة للعملية التعليمية أساسها:

١ ـ تكوين مهارات علمية لدى الطالب من خلال صقل معارفه، ومنحه فرصة الإطلاع على مواد قرائية متعددة فى فروع الثقافة العامة والمعارف التخصصية.

٢ ـ الارتقاء بوجدان الطالب واحترام فكره، والإسهام فى إعادة تشكيله وصحة تكوينه، من خلال مناقشة كل ما يقرأ، وإعمال العقل والفكر فى كل ما يتلقاه قبولاً أو رفضًا، الأمر يتطلب أمانة انتقاء المادة العلمية المقدمة له، وكذا أمانة توصيلها بشكل نظرى وتطبيقى كاف.

٣ ـ تهيئة الطالب لاستيعاب القيم الحضارية القادرة على تحويله إلى مثقف فاعل قادر على البحث والابتكار قدرته على التفاعل مع الآخر. مع الارتقاء بحسه الجمعى العام، وحسه الوطنى والقومى والتاريخى. مما يضفى على شخصيته قيمة حضارية متميزة تربأ به عن مستوى الحوار السوقى. وترتقى بمسلكه عن مستوى رجل الشارع فى مفرداته وتراكيبه وصوره ولغته.

من هذه الأهداف وغيرها كثير يمكن أن نبدأ منظومة التحديث، والتى لابد ـ بدورها ـ أن تأخذ عدة مسارات نحددها ـ بإيجاز ـ فيما يلى:

١ ـ تحديث المدارس والكليات الجامعية وإمدادها بكل صور الأداء العلمى المتطور من وسائل التلقى والتحليل بدءًا من السبورات والأقلام المستعملة فى الكتابة إلى أماكن جلوس الطلاب إلى أماكن استراحتهم على مدار اليوم الدراسى، الأمر الذى يدعوهم إلى الذهاب إلى المدارس بدلاً من إيثار الغياب والفرار منها، وانتقالاً إلى الصورة الحضارية للمبانى والفصول إلى مستوى الكثافة الطلابية التى أصبحت كارثة فى مدارسنا وجامعاتنا.

٢ ـ تحديث المناهج بشكل علمى وعملى حقيقى عن طريق لجان علمية متخصصة رفيعة المستوى، بعيدًا عن المجاملات والمعارف، واعتمادًا على العلمية المحضة وعلى جدية مداخل التطوير، مع ضمان مشاركة كل الجهات والمؤسسات المعنية بالدرس المنهجى فى استطلاع الرأى فى قضية تحديث المنهج، والمنهج هنا يعنى الكتاب المدرسى، وفى الجامعة يعنى مجموعة المصادر والمراجع التى ينبغى أن يرجع إليها الطالب فى مقرر ما.

٣ ـ تحديث وسائط التعليم من خلال أجهزة الفيديو وأجهزة الكمبيوتر وإتاحة الفرص للطلاب بشكل فعلى للتعامل معها، صحيح أن كثيرًا من المدارس والكليات قد حقق إنجازًا فى هذا الاتجاه، ولكن الأمر يحتاج المزيد من الاهتمام والرعاية والدعم؛ مما يزيد من إزالة أمية المثقفين الآن أمام زحام ثورة الاتصالات والتراكم المعرفى المذهل كل يوم.

٤ ـ تأكيد ازدواجية الوعى العلمى لدى الطلاب بتاريخهم وواقعهم من خلال منطق الوضوح والصراحة والمكاشفة؛ الأمر الذى يتجلى فى تحديث سبل التدريس ذاتها، وليكن عن طريق إعداد دورات تدريبية جادة للمدرسين على غرار ما يتم فى الجامعات من دورة إعداد المعلم الجامعى؛ فلعل فى تبصير المدرسين بأحدث مناهج التوصيل والمناقشة وإدارة الحوار مع الطلاب ما يدعم الانتقال إلى تكوين نمط جديد من الفكر لدى الطالب المصرى، بعيدًا عن الحفظ والاستظهار.

٥ ـ إمداد المدرسين بأحدث مناهج التدريس لكل مقرر على حدة، وكذا وسائل التقويم المعاصرة بما يفى باحتياجات الطلاب وتحقيق الأهداف؛ وكذا الاهتمام بتهيئة المواد الإرشادية للمدرسين، سواء ما يصور منها عن المؤتمرات القومية أو الندوات أو المؤسسات التعليمية أو الجامعية، مما يخرج المدرس من قوقعة المدرسة إلى رحابة الحياة الفكرية بشكل أكثر عمقًا واتساعًا.

٦ ـ ترسيخ مفاهيم الطلاب عن طبيعة العلاقة الحميمة بين الجامعة والمجتمع، وكذا المدرسة والمجتمع، وهو ما يمكن إدراجه ضمن المناهج من جهة، ومن خلال السادة المعلمين ورواد الأنشطة من جهة أخرى.

٧ ـ زيادة الاهتمام بالأنشطة الطلابية واعتبارها جزءًا مهمًّا من العملية التعليمية، التى تكشف طبائع الطلاب المتميزين والموهوبين، وإذكاء روح المنافسة بينهم والحرص على تشجيع النوابغ منهم، بتوجيههم إلى مواد قرائية أكثر تميزًا تنمى لديهم قدرات الابتكار والتجديد.

اللغة العربية في جامعاتنا المصرية
(الواقع ومطالب التغيير)

مدخل:

والمدخل هنا موجز لأننا نتحدث كثيراً وربما لا نفعل شيئاً، فمن المؤكد أن لغة الأمة هى أغلى ممتلكاتها باعتبارها مكوناً لشخصيتها ووسيلة للتلاقى بين أبنائها، وأرقى مصادر تفردها وحيويتها، وأساس حضارتها وسبيل التواصل بين أجيالها.

وينتهى المدخل إلى حتمية توافر الجسارة في الاعتراف بأبعاد مشكلة العربية، ومدى الإهانة التى أصابتها في عقر دارها في جامعات مصر بدءًا من تدنى المستوى وانهيار اللسان العربى، وانتهاءً إلى سيادة سوقية المعجم اللغوى والابتذال والترهل والترخص، مع التساهل واللامبالاة في مواجهة الخطأ اللغوى أو محاولة تصحيحه، ومن ثم الاكتفاء بالبكاء على الماضى المشرق للغة والتبلُّد أمام فوضى المناهج، والتسليم بالقطعية المعرفية بالتراث، والدعوى - أحياناً - إلى المزيد منها تحت دعوى الفرنجة والتغريب، أو استساغة العامية والتسطيح.

وأحسب أن لُب المشكلة قد جاء من نسيان تاريخ هذه اللغة التى أقبلت عليها شعوب الدنيا التى فتحت تحت راية الإسلام فكان التعرف الفكرى

مدخلاً إلى العربية التى سادت تاريخيًا، دون شكوى من صعوبتها كما يشكو منها أبناؤها الآن، حيث تتجلى الحقيقة في أننا نعيب زماننا والعيب فينا.

وليس العيب ألا نعترف بعيوبنا، ولكن العيب الحقيقى أن نتمادى فيها، وألا نحاول تقويم خطانا تجاه أغلى ما نمتلكه، مما يوجب حتمية إقالة فصحانا من عثرتها؛ خاصة أن تاريخها يشهد لها ـ لا عليها ـ بأنها استوعبت كل علوم الإنسانية بمرونة وحيوية، وكانت الأداة الحضارية الأولى لنشر الفكر العربى عبر أقطار العالم في عصور الظلام في أوربا.

ويكتمل الاعتراف بتسجيل الصورة القائمة لطلاب الجامعات المصرية، ويتبعه اعتراف آخر بفشل التعليم الجامعى في تمكين الطالب من الأداء اللغوى الصحيح، بل يزداد الموقف تعقيداً حين يشكو الطالب أحياناً من أساتذته إذا هم أرادوا أن يأخذوا بيده في هذه الاتجاه.

وليس من الطبيعى أن نقف عند أعراض المرض، فهى معروفة وواضحة ومؤكدة، وأصبحت تعبر عن نفسها بشكل صريح، ولكن المهم أن نتجاوز المسألة إلى حتمية مواجهة الأمر، والبدء في علاج المشكلة بشجاعة أيضاً، وهو أمر يتطلب تقسيم المسألة والنظر إليها من عدة جوانب.

أولاً: في الأقسام المتخصصة في تعلم اللغة العربية وآدابها، وهو ما يتطلب:

١ـ إعادة النظر في لوائح تلك الأقسام وتكثيف الدرس النحوى التطبيقى، وتعميق دراسة قواعد اللغة من خلال أرقى نصوصها الشعرية والنثرية وما أكثرها.

٢ـ العودة إلى التعليم في مجموعة صغيرة، وضرورة مواجهة أزمة الأعداد الكبيرة التى أسهمت في تسطيح العملية التعليمية بوجه عام، فما بالنا بتعليم قواعد الفصحى وأساليب التعامل معها حواراً ومخاطبة وكتابة.

٣ـ الاهتمام بنشر جهود المؤتمرات المعنية بموضوعات اللغة ومشكلاتها ومحاولة تفعيل توصياتها، وتجاوز الاحتفاظ بها في مؤسساتنا الثقافية أو الاكتفاء بالتباكى على غياب الإنجاز.

٤ـ تدريب شباب المدرسين والمعيدين على مناهج تدريس العربية المعاصرة، وإعادة النظر فيما يسمى بدورة إعداد المدرس الجامعى، للوفاء بهذا الغرض تحديداً، وإشراك جيل الأساتذة الكبار في نقل خبراتهم إلى الجيل الجديد الذى سيسأل يوماً عن الفصحى، وهو فاقد القدرة على صحة العطاء من خلالها.

٥ـ ضرورة محاسبة الطلاب على الأخطاء النحوية الإملائية والخط، والعودة إلى حفظ نصوص من القرآن الكريم والتراث العربى مشكولة بالضبط الكامل.

ثانياً: في أقسام اللغات الأجنبية:

١ـ ضرورة فرض تعليم اللغة العربية باعتبارها مقرراً قوميًّا، وتوصيف مفردات مناهجها على هذا الأساس المؤكد للانتماء والولاء واكتمال المعرفة، وانتقاء القائمين على تدريسها باعتبارهم وسيلة توصيل جيدة ومعتمدة في هذا الاتجاه.

٢ـ الوقوف بحزم ضد أى اتجاه عدائى للغة العربية من رؤساء أقسام اللغات الأجنبية، ممن يعجزون عن التحدث بالعربية، أو يتجاهلون دورها في الدرس المقارن والترجمة الجيدة، فإذا هم يصرفون شباب الدارسين عنها، إما من قبيل التغطية لجهلهم بها، أو من قبيل العجز على التعامل من خلالها لقصور في أدواتهم وقراءاتهم، أو ـ وهذا أسوأ ـ من قبيل الاعتداد باللغات الأجنبية التى ينتمون إليها ثقافة وفكراً.

٣ـ محاولة تغيير أساليب تدريس اللغة العربية انتقالاً بالشكل النمطى التقليدى الذى ينتهى إلى التقعر والتعقيد، إلى محاولة الانطلاق إلى تشويق الطلاب إليها وجذبهم إلى استكشاف طاقاتها الإبداعية وتحليل نصوصها المشرقة من خلال تأصيل فلسفة تدريسها وتعميق الوعى بها ومساعدة الطلاب على تكوين الحس اللغوى السليم من خلال التذوق الجيد لها.

٤ـ المزج بين الهدف القومى والهدف العلمى للغة من واقع الحركة التعليمية المؤكدة على دورها باعتبارها اللغة الأم، ووعاء الفكر الجامع بين التراثى والمعاصر؛ الأمر الذى ينعكس على تحديث الفصحى بما لا يتنافى مع أصالتها التراثية.

٥ـ التركيز على تنمية المهارات الكتابية لدى الطلاب وتقريبهم من المصادر القديمة من باب التعرف عليها، وتدريبهم على كتابة التعليق والتحليل النقدى والمقال بجمل عربية بسيطة وصحيحة.

٦ـ تأكيد التعريف بعمق تاريخ لغتنا وتجددها ويسرها بمنطق الدكتور طه حسين، فيجب أن نعرفها كما كان أسلافنا يعرفونها، ويبقى علينا أن نجيد توصيلها والتعامل من خلالها، والأمر ليس عسيراً ولا مستحيلاً لاسيما إذا تغيرت نظرة المجتمع نحو لغته وتاريخه.

ثالثاً: أقسام العلوم الاجتماعية والإنسانية:

١ـ تجاوز الحوار مع الطلاب بالعامية والتركيز على تعميق المهارات اللغوية المشجعة على صحة التكوين بين القراءة والكتابة والاستماع والتحديث.

٢ـ تعزيز الدور التاريخى للغة، والتعريف بمقوماته وأدائه الرائع في نقل المعارف والمعلومات على مدار قرون حياتها المديدة.

٣ـ الوقوف عند تحليل الأخطاء اللغوية الشائعة وتصحيحها وتكوين المعرفة بالتراكيب الخاصة بها والمميزة لها، مع ضرورة انتقاء النصوص المقروءة بما يقرب الدارس من لغته ويسهم في تربية وجدانه وذوقه دون نفور منها أو الاكتفاء بالاعتراف بصعوبتها أو تشويه صورتها.

٤ـ ضرورة محاسبة الطلاب وبشدة على الكتابة بلغة الحديث العامية، وحتمية تجاوز التشوهات التى أصابت أداءهم اللغوى، وكذا تنقية الأجواء الجامعية من ظاهرة التلوث اللغوى المسموع والمقروء في كثير من الأحيان.

٥ـ الحرص على إيجاد صيغ رابطة بين التخصص واللغة العربية بحيث تدرس اللغة في سياق التخصص، وكشف علاقة أدبها بالفلسفة أو التاريخ أو المجتمع وعلم النفس...الخ.

٦ـ انتقاء الأساتذة الكبار لطرح خبراتهم في سياق التأصيل والتأسيس للخلفية الثقافية حول تاريخ لغتنا وعطائها عبر محاضرات عامة، ثم ترك التطبيق الجزائى في مجموعات صغيرة يشرف عليها أعضاء هيئة التدريس من الذين تدربوا وصحت لغتهم وثبتت صلاحيتهم لتعليمها.

رابعًا: توصيات ضرورية شاملة لكل ما سبق طرحه:

١ـ السعى إلى التعددية والتوسع في إنشاء الجمعيات المسئولة عن الاهتمام باللغة العربية وحمايتها، واعتبار هذه الجمعيات جزءاً من منظومة الحوار القومى في هذه المرحلة، ومعياراً لصحوة الأمة في المحافظة على تراثها، والوقوف عند أغلى ممتلكاتها في عصر التحدى الثقافى والتراكم المعرفى وثورة العولمة، التى تهدد الكيانات القومية ولغاتها وتهمش شخصيات الشعوب وتاريخ الأمم.

٢ـ السير على نهج الشعوب التى تعتد بلغاتها القومية، وتجاوز الاستكانة أمام صور الاهتراء القومى الذى ينذر أحياناً بالتبلد واللامبالاة، مما يتطلب تأكيد الانتماء للثقافة العربية وصحة الدخول المعرفى إليها، وتعرف مقوماتها وأبعادها، وتجاوز الإحساس بالدونية أو تحقير صورة القائمين على أمرها بين الاستخفاف بهم أو التندر بمواقفهم؛ الأمر الذى يطرحه ـ أحياناً ـ السياق الاجتماعى والثقافى بكل سلبياته وتبقى ضحيته الأولى في هذا لغة الأمة.

٣ـ التصدى بحزم وحسم ضد أية محاولات للنيل من أصالة العربية وتاريخها سواء لدى مروجى العامية من أبناء هذه الأمة أو عملاء غيرها، إما من قبيل جهلهم بالفصحى أو قصورهم عن مجاراة مثقفيها الحقيقيين، أو من قبيل الفرنجة التى ترمى إلى مزيد من التهميش للفصحى الكلامية في مساق الأحاديث العلمية.

٤ـ إعادة النظر في منظومة تدريس العربية لكل التخصصات في المحتوى وطرق التدريس والتقويم وإصدار كتب أو نشرات دورية تتبنى نشر خلاصة الجهود القومية، وأبعاد، حوارات. المؤسسات / التعليمية / الأقسام المختصة، المؤتمرات، الندوات، الجمعيات) حول أساليب تعليم العربية والنهوض بها.

٥ـ إنشاء مراكز تدريبية تنهض على تعليم المعيدين والمدرسين أصول تدريس العربية، وهذه المراكز يمكنها أن تلعب أدواراً خطيرة في عدة مجالات:

أ ـ إعداد امتحانات قبول لطلاب التخصص يتم على أساسها تحديد المستوى وإمدادهم بمصادر معلومات. تكفل لهم تصحيح مسارهم اللغوى بشكل مبدئى ومبكر.

ب ـ إعداد برامج لغوية جادة لطلاب الشهادات المعادلة، وتجاوز صورية الامتحان التى تعقد لهم، دون حرص على التكوين اللغوى السليم؛ مما يمكن لهذه الدورات أن تنجزه بنجاح في الاتجاه الصحيح.

جـ ـ الإفادة من برامج مراكز التعليم المفتوح وتقنياتها، وكذا الإفادة من الفضائيات والقنوات التعليمية في تنقية أجواء الفصحى ونشرها، وخلق قنوات اتصال معمقة بين مراكز اللغة العربية وهذه الجهات.

د ـ مراجعة الكتب المقدمة في تعليم العربية، وتصحيح ما بها من أخطاء لغوية ونحوية وإملائية. وكذا تقويم ما بها من نصوص ومواد قرائية بما يتفق وتكوين المهارات اللغوية المطلوبة للطلاب، وتأسيس المعرفة بالسياقات اللغوية الكاشفة عن ثراء العربية وتميزها عن بقية اللغات.

هـ ـ توظيف التكنولوجيا في خدمة برامج اللغة العربية وصحة الأداء اللغوى بدءًا من أجهزة الإعلام المختلفة، إلى الحاسب الآلى وتعريب برامجه أو توظيفها في نشر صيغ التعليم الصحيح للعربية.

ويبقى بعد كل هذا مطلب إجراء امتحانات شفوية لطلاب التخصص، على أن يأخذ هذا الامتحان شكلاً جادًا من خلال لجان من الأساتذة الكبار من أهل اللغة

الذين أتقنوها، وفهموا أبعادها، وإيقاف تخرج الطالب من القسم؛ حتى يتم اجتياز تلك الاختبارات، مع إلزام الأساتذة بالتحدث بالفصحى في محاضراتهم، وكذا الطلاب لعلنا نخلص لغتنا من غربتها بين أبنائها، ثم الإكثار من المسابقات الثقافية الهادفة إلى تعميق استخدام الفصحى مما يجعلها أكثر ذيوعاً بيننا وأكثر ألفةً في تعاملنا اليومى.

الموقف الحضارى
وضرورة تحديث مناهج اللغة العربية

يسير منطوق التحديث الآن في مساقات معينة قد تتعلق بأمور السياسة أو الاقتصاد أو الإدارة أو الصناعة أو غير ذلك من صور التقدم التكنولوجى التى قطع فيها العالم المعاصر شوطاً كبيراً جدًّا عبر سنواته الأخيرة ؛ ليظل الأمر الذى يتطلب الامتداد بمفهوم التحديث لأن يتسع عبر بقية مناحى الفكر والثقافة باعتبارها مدخلاً مهمًّا في مداخل الحياة العصرية.

وبدهى أن تكون اللغة أداة الفكر، وأن تظل ترجمة فاعلة له، مما يستدعى تحديثها كلما تجدَّد الفكر، وتطويرها كلما تطورت معطيات الحياة في اتساق مطرد مع منظومة الحضارة بكل مكوناتها ومقوماتها.

وتبدو لغتنا العربية من بين لغات العالم قديمه وجديده قادرة على مواكبة حركة العصور التى عاشتها - وليست لغة العصر الواحد - بما تتسم به من المرونة والبساطة ؛ خاصة إذا تيسر استعمالها وأعيد تقديم قواعدها لجمهور المتلقين بعيدًا عن الغموض أو التعقيد.

وهذا هو المدخل الأول إلى تحديثها، خاصة أنها بدت قادرة - بطبيعتها - على استيعاب مصطلحات العلوم، فلم تكن يوماً ما مجرد لغة أدب فحسب، بل كانت - أيضاً - لغة للعلوم الطبيعية والإنسانية والاجتماعية على مدار

فترات متلاحقة من المد الحضارى الرائع، الذى ملأت فيه ثقافتها أطراف الأرض ما بين المشرق والمغرب.

ومن المؤكد أن للإعلام دوراً مهمًّا وعظيماً في تحديث اللغة، خاصة حين يصبح توظيفه قويًّا وأصيلاً في نشر المستحدث من مفرداتها وتراكيبها انعكاساً لروح المرحلة، وكشفاً لطبيعة معطياتها، وصدوراً عن أبعادها الواقعية الجديدة، مما يَسِمُها بواقعية الأداء والتطور، وعندئذ تبدو جامعة بين أصالة الماضى الذى يظل حاميًا لها من الاندثار أو الذوبان في غيرها، وواقعية الحاضر الذى يتسق فيه مع جوهر الحياة، وتحقيق غاياتها، وتعزيز مقاصدها، دون خلل أو عجز، أو قصور أو توقف، أو توقف، أو تحوُّل أو ضعف أو ترد.

من هذه المنطلقات وأشباهها نستطيع تحديث اللغة والأدب، من خلال عدة زوايا هى بمثابة مقترح، يظل قابلاً للحوار والمناقشة قبوله للزيادة والإضافة والتعميق:

أولاً: التسليم بحتمية هذا التحديث، وإمكانية التطوير والتجديد، دون إخلال بقداسة التراث، ولا تجنٍّ على أصالته؛ وهو ما يتأتى في معالجة مناهج تدريس اللغة وأدوات توصيلها، دون جمود أو عقم أو تخلف؛ فالقاعدة النحوية لها أصولها ولها فروعها، وحولها حوارات وخلافات وحواش، وعندها قد تتعدد الآراء وتتجلى صور من تمحُّل النحاة فلنكتف ـ آنذاك ـ منها بالأصل، ولنترك لأهل الاختصاص بقية الموضوعات / لعلها تُحلَّل في سياق الدرس التاريخى أو التحليل أو النقدى، ويكفى المتثقف العصرى أن يعرف من القاعدة النحوية أصلها بقدر حاجته إلى الاستخدام الصحيح دون خلل أو نبو أو تجاوز، ودون جهل بسلامة الصياغة ـ الدقيقة ـ للجملة العربية.

ثانياً: التأكيد على أن اللغة أساس في إقامة منهج المعرفة، وضرورة من ضرورات اكتسابها، مما يعنى حتمية تنميتها ورعايتها وتطويرها دون أن تستبدل بها لغة أخرى، أو حتى تشويهها من خلال هيمنة لهجات محلية وليس ثمن ضرورة لأن نتكلم جملة عربية وثلاثاً أجنبية لإقامة التوصل المعرفى مع الآخر ؛

خاصة إذا كانت لغتنا لم تعلن ـ ولن تعلن ـ عن إفلاسها أمام أى من ركام المعارف والعلوم، وقد كانت سيدة لغات العالم على الإطلاق.

ثالثاً: أن رؤيتنا لتحديث اللغة إنما تنطلق من هدف إصلاحى بحت، ينأى عن مفهوم التراجع الحضارى أو التردِّى الماضوى، حيث يبدأ من حتمية فهم التراث والاعتداد به، وتحليله، وإعادة قراءته وتقويمه أخذًا بمناهج العلم المعاصرة؛ واعتبار التراث العلمى التجريبى جزءاً من القاسم المشترك الإنسانى العام، مما يستدعى نقله إلى أى من لغات الدنيا، وما كانت العربية على امتداد تاريخها إلا شاهدًا على مرونتها في تقبلها لهذا الموروث بكل معالمه وحدوده، قادرة على استيعابه ونقله إلى كل ثقافات العالم القديم والوسيط على السواء، وهو ما يبشر بصمودها أمام كل تيارات العلم وثوراته في عصرنا الحديث لا من قبيل التحدى أو الرفض بل من قبيل الاستيعاب والمرونة وثراء العطاء.

رابعاً: ربط حتمية التحديث بحتمية الوعى بالقديم، والاعتزاز به، وهو الاعتزاز بالهوية والشخصية والكيان العربى، مما لا يتنافى ـ بحال ـ مع صيغ المعالجة الجديدة ومستويات البحث المتطور، وأنماط التجديد والابتكار المطلوبة، وهو ما لا يعنى ـ مطلقاً ـ قبول أى من صور التفريط في الخصوصية الثقافية، بقدر ما يعنيه من وجوب الاعتزاز بها وتأصيل قوامها، وتأكيد كيانها، والحرص على التواصل المعرفى بكل صوره التاريخية والمعاصرة.

خامساً: تطوير دور المدارس في تنمية اللغة العربية وتحديثها، مما يبدأ من ضرورة تطوير المناهج، وإعادة تقويم المقررات انطلاقاً من تحديد الأهداف، وكذا تطوير صور أداء المعلمين من خلال دورات تدريبية، مع، إطلاعهم على أحدث ما وصل إليه العصر في تدريس العلوم، وتعريفهم بما تشهده الجامعات من ندوات ومؤتمرات، وما تنهض به المجامع من جهود وتوصيات، بحيث تؤسِّس أسرة عربية للمحافظة على أصول اللغة، وضمان تحديثها في حالة من حالات الوضوح والأمان لمستقبل الثقافة.

سادساً: محاولة إحياء الموروث الثقافى العربى، وإعادة تقديم علومه ومناهجه للنشء في صور مبسطة ميسورة يمكنه الاقتراب منها واستساغتها وتقبلها، والوعى بها والصدور عنها، دون إحساس بصعوبتها أو نفور من تراكيبها وصورها.

سابعاً: ترسيخ الإيمان بأهمية اللغة والدين باعتبارهما المدخل الثابت إلى توحد الأمة، والخلاص من التوزُّع الإقليمى المشبوه الذى اصطنعته في مرحلة من مراحل التاريخ القوى الاستعمارية الشرسة، مما زاد من خطورة الانقسام العربى العربى، وبقيت دول الغرب تتلمس قوتها من توحدها، والشواهد المؤكدة دالة على ذلك، فما كانت قوة الولايات المتحدة إلا لأنها متحدة، وكذلك المملكة المتحدة، والاتحاد الأوربى، وعلى العكس كان تفتيت الاتحاد السوفيتى مدخلاً إلى ضعفه، ولعلنا كنا الأمة المدعوة من ربها إلى التوحُّد وعدم الانقسام منذ أمرها بالاعتصام بحبل الله جميعاً وعدم التفرق، وإلا فشلت وذهبت ريحها، وهو ما نعوذ الله منه في أمر أمتنا واقعاً ومستقبلاً.

ثامناً: أن مدخل المحافظة على اللغة والاعتزاز بتحديثها سيكون مدخلاً إلى استمرار كيان عربى قومى موحد، يتحقق من خلاله وعلى أساسه الحلم العربى في إيجاد تكتل اقتصادى وسوق عربية مشتركة، وتوافر وحدة سياسية تحكمها وحدة الهدف وتجانس الفكر، أو وحدة عسكرية باعثها استشعار القوة من خلال أصالة لغة الجماعة، فمن واجب العرب أن يراجعوا تاريخهم في فترات قوتهم لينتهوا إلى اليقين، الذى طالما بدأوا منه في وحدة اللغة والدين أصلاً من أصول المد الحضارى الذى نشروه بين أقطار الأرض.

تاسعاً: التصدى بحزم وقوة لكل محاولات النيل من العربية خاصة من أبنائها من الشباب الضائع الذى يبث سمومه بين الطلاب حول تحقير الفصحى باعتبارها حقبة زمنية انتهت، ويشير إلى تدريس العامية بديلاً لها، واعتبار المدرس الذى ينشر مثل هذه الدعوى الرديئة خارجاً على حدود آداب المهنة، ومعادياً للغته ومزدرياً تراثها، ربما من قبيل الجهل، أو العجز، أو

القصور عن التواصل معها، مما يستدعى توجيهه من خلال الجامعة إلى تصحيح مساره انطلاقاً من دورها باعتبارها المؤسسة الحامية للثقافة والهوية والمكونة لشخصية الطالب.

عاشراً: ضرورة الأخذ بمنطق تقويم الأداء الذى حرصت عليه وزارة التعليم العالى جزءاً من حصاد المؤتمر القومى للتطوير بما دعى إليه من ضرورة التركيز على ضرورة متابعة الأداء، مدخلاً إلى الجودة وخلق القدرة التنافسية لدى الجيل الجديد في زحام تيارات العولمة.

في ضوء هذه الأطروحات فإن الأمر يستدعى وقفة جادة إزاء كل صور القصور العلمى والعجز المنهجى، أو صور الضعف التى يعانيها بعض المتخصصين، مما يسهم - بالفعل - في انتكاسة اللغة. وتدنى مستوى التوصيل إلى جيل المستقبل بتوجيهه إلى العامية بديلاً عن الفصحى، وهى مسألة ينبغى أن تأخذ منها وزارة التعليم العالى مؤقفاً صريحاً وواضحاً، وليكن من خلال تعميم صريح بضرورة احترام المتخصصين للغتنا الفصحى المعاصرة والتراثية، ورفض صور ازدرائها أو تحقير منزلتها، أو اعتبارها لغة ميتة انتهى عصرها!! مما يتنافى مع ثوابت الأمة ودستورها ومقدساتها، كما يتنافى مع ضرورة المحافظة على كيانها وهويتها على مدار عمرها المديد الذى زاده الله شرفاً حين جعلها لغة كتابه الحكيم، فكانت خير لغة لخير أمة أخرجت للناس تأمر بالمعروف وتنهى عن المنكر وتؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله، وتنشر الحق والخير بين البشرية وصولاً بها إلى أرقى مدارج الفكر وأعلى درجات سلم الحضارة.

ولا مانع من أن تستطلع المؤسسات المعنية آراء الطلاب في شكل استبانة صريحة فيما يقدم لهم من صور بناء العربية، أو صور هدمها، وهو تقليد حضارى تأخذ به الجامعات العربية في غير مصر باعتبار الطالب هو الناقد الحقيقى لكل ما يتلقاه من أساتذته المؤتمنين على تكوين عقليته وشخصيته.

ولإدراكنا لحقيقة الدور الفاعل لمجمع اللغة العربية عبر جلساته واحتفالياته ومناسباته، فإننا نأمل خيراً من أن تفتح وزارة التعليم العالى صدرها للتعاون مع

رابطة الجامعات الإسلامية ولجانها المعنية باللغة العربية، حيث تسعى إلى طرح تصوُّر علمى عصرى، يتسق مع حتمية التحديث ويتناغم مع ضرورات التطوير لمناهج تدريس اللغة العربية في الجامعات المصرية بما يضمن لها الاستمرارية والبقاء، مع الوفاء بمتطلب الموقف الحضارى في أفضل صوره.

حول نظم التقويم وآلياته

ترتبط عملية تقويم الطلاب الحالية بطبيعة الأداء التعليمى الجامعى مما يحتاج - بدوره - إلى إعادة نظر من خلال عدة زوايا مقترحة، إن حرصنا على تطوير هذا الأداء، وهو ما نوجزه في النقاط التالية:

١- ضرورة تجاوز النمطية التى ما زالت مقصورة على قياس درجة استظهار الطالب للمادة العلمية؛ خاصة حين يركز فيها على الأبعاد النظرية دون التطبيقية، وعندئذ يجب الاعتراف بأن أسلوب التلقين والحفظ وإعادة إفراغ المادة بهذا الأسلوب التقليدى لا يسهم في تشكيل شخصية الطالب، ولا ينمى قدراته العقلية، ولا يحقق له التميز الحقيقى ولا يكشف جوهر الفروق الفردية بين الطلاب، ولا يعطيه الفرصة للتفاعل مع الآخر سلباً أو إيجاباً.

٢- محاولة تنمية المهارات العقلية للطالب من خلال تغيير صيغ الامتحانات بشكل يراعى فيه على المستويين العلمى والتربوى.

أ- تنمية قدراته على الابتكار والإضافة والمناقشة والحوار.

ب - إعادة طرح المشكلة وإتاحة الفرص لتكوين رأى حولها والإبانة عن وجهة نظره فيها وطرح خلاصة قراءاته حولها.

جـ ـ كشف الرؤية الناقدة للطالب مع بيان موقفه الشخصى مما ينمى لديه ملكة الحوار والتميز في المناقشة.

٣ـ تجنب تكرار الأسئلة في صورتها النمطية على مدار الأعوام الدراسية المتوالية مما يبرمج عقلية الطلاب بصورة رتيبة وجامدة، ويجب توصية الأساتذة بتجنب هذه المسألة التى تدفع إلى المزيد من الجمود.

٤ـ تنوع الأسئلة عبر الموضوعات المدروسة بما يفى بقياس المهارات المتعددة للطالب من حيث بيان قدراته على التحليل والتركيب وإدارة الحوار.

٥ـ إعادة النظر في توزيع نظام أسئلة الامتحان بين النمط الموضوعى والمقالى مع تطوير الموضوعى منها وتحويل جانب منها إلى زاوية تحليلية تكشف وعى الطالب الحقيقى بجزئيات المادة وتبين درجة اقتناعه بما يدرس وتحجب ظاهرة الغش في الامتحان.

٦ـ اهتمام الأساتذة بإعداد الورقة الامتحانية بشكل يتناسب مع جدية العملية التعليمية التى لا تكتمل إلا بها، مما يدعو إلى مراجعة صيغة الامتحان وشكل الورقة بما يتسق مع هذا المنطق الجاد.

٧ـ تطوير العملية التعليمية ذاتها في إطار هذا التصور بما يسمح بإبراز القدرات التحليلية والاستنتاجية للطالب وتجاوز مراحل التلقين والحفظ والاستظهار.

٨ ـ لا مانع من تدريب الأساتذة على صور مختلفة من الامتحانات وتعدد أساليبها وصيغ إعدادها، عن طريق حضور دورات تدريبية أو تهيئة الفرص من خلال مهام علمية سريعة أو حتى من خلال عقد ندوات علمية تخصصية تتبنى طرح هذه الصور ومناقشتها والأخذ بالجاد منها.

٩ـ إعادة النظر في أعمال السنة وتحديد نسبة من درجة المادة مقابل البحث أو المناقشة للطلاب أو إجراء تدريبات تطبيقية تسهم في تعرف أصول المنهج ومقومات البحث العلمى.

١٠ـ توزيع أعمال السنة بين المستويات الشفاهية والتحريرية بما يكشف عن جوهر المهارات الأساسية المطلوبة لغويًا وأدبيًا، ولا مانع من تشكيل لجان من الأساتذة الكبار للإسهام في تقويم الطالب في هذا الإطار.

١١ـ يحسن ألا تقتصر الامتحانات الشفاهية على أستاذ المقرر ولا مانع من التوسع في تشكيل اللجان لتشمل أساتذة التخصص الفعلى ؛ لينهضوا معًا بتقويم الطلاب بشكل جماعى أكثر إقناعاً وفائدة على المستوى التعليمى.

١٢ـ عدم تثبيت مادة أعمال السنة والأخذ بتغييرها كل عام وإن كان الجانب النحوى واللغوى أكثر حاجة إلى الأخذ بهذا النظام أكثر من الدرس النقدى والأدبى ، وكذلك الدرس التطبيقى أكثر من الدرس النظرى.

١٣ـ ضرورة النظر في تقسيم الفرق الدراسية إلى مجموعات لإمكان طرح الأخذ بهذا النظام في أساليب التقويم ، والنظر أيضاً في تطبيقه على المواد الممتدة عبر الفصلين الدراسيين أكثر من المواد المنتهية بانتهاء الفصل الدراسى الواحد.

١٤ـ النظر في إمكانية تبادل الأساتذة مع الجامعات العربية والأجنبية ، وتبادل المطبوعات والأعمال العلمية واللوائح الجامعية مما يسهم في الإفادة من الأنظمة والأخذ بأتى منها أو ـ على الأقل ـ الوعى بها.

١٥ـ النظر في صياغة اتفاقات للتآخى بين الأقسام العلمية وكذا الكليات والجامعات والبحث حول تقويم الهيكل العلمى الحالى في إطار البحث عن صيغ أكثر طموحاً لمستقبل تلك الأقسام من حيث المقررات الدراسية وسبل الأداء ووسائل التقويم.

١٦ ـ إقامة ندوة عربية جول مناهج تدريس اللغة العربية في كل الجامعات العربية دون هيمنة لجامعة بعينها على فعاليات الندوة ، مع ضرورة الاعتداد بالتوصيات الصادرة عنها وأخذها في صورة ميثاق للتبادل الثقافى والتعليمى بين الجامعات الكبرى.

تقويم الأداء التعليمي
والمدخل الآمن للتحديث

أصبحت لغة التحديث أصلاً فى حوارنا اليومى أملاً فى الارتقاء بالأمة وتوظيف مقدراتها بشكل عصرى لائق وصولاً بها إلى مصاف الأمم المتقدمة، وهى مكانة يجدر بها أن تحوزها وتتبوأ منها مقعدًا يتناسب وتاريخها وحضارتها الضاربة فى جذور الزمن العريق. وأصبح منطوق التحديث مطلوبًا فى كل حقول حياتنا المعرفية والعملية، حيث تتسع أطره ومجالاته بقدر ما تتسع الآمال إلى تحقيقه على الأرض المصرية الأصيلة.

هنا يأتى السؤال البدهى حول أهم مداخل التحديث مما يجب أن تنتبه له ونأخذ به: ولعل الإجابة تظل مرتهنة بهذا العنوان الفضفاض حول حتمية التقويم الذى يبدأ من تقويمنا لأنفسنا، وهو أمر ليس هينًا ولا سهلاً، ألم يكن الجهاد الأكبر فى الإسلام هو جهاد النفس؟ فأين النفس اللّوامة صاحبة السطوة والفضل فى تقويم سلوك صاحبها ومنهجه حتى تنتصر على النفس الأمارة بالسوء؟ إن الرقابة الداخلية للفرد فى أى من مجالات العمل ستظل الأصل فى الإنجاز وتحقيق التقدم، وهو المنطوق القويم مع الفطرة التى أكدها الدين حين دعا إلى إتقان العمل بدءًا من المطلب القرآنى الصريح: (وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون)، وانتقالاً عبر المنطوق الحديثى الشريف (إن الله يحب إذا عمل أحدكم عملاً أن يتقنه) فمطلب الدقة والإتقان

والصدق فى العمل وإخلاص النوايا وبذل الجهد يظل مطلبًا دينيًا ودنيويًا بدليل حب الناس لمن أتقن عمله. وهنا تأتى بدايات صور التقويم المطلوبة من رقابة النفس على أعمال صاحبها، لتصبح تقويمًا ذاتيًا يضع أمامه السالب والموجب، لعله يستطيع أن يرقى من خلالهما معًا إلى ما يقربه من الأفضل.

وهنا تأتى مجالات التقويم من خلال "الأنا"، ثم يأتى من خلال "الآخر"، وحكم الآخر يجب أن يوضع فى الاعتبار ويحترم، وأن تقدر قيمته حق قدرها، ألم يكن الدين النصيحة! ثم كان منطق الفاروق رضى الله عنه حين قال: "رحم الله امرءًا أهدى إلينا عيوبنا". فالتهادى بإبانة العيوب وكشف الأخطاء أفضل من التستر عليها أو التمادى فيها، مما يمثل جناية على مصير الأمة. ومن هنا يبدو التقويم مدخلاً واسعًا لكشف كل صور الفساد فى العمل، ومدخلاً صادقًا إلى الخلاص منها وتجاوزها، وهو المدخل الأول إلى صحيح العمل ونجاح المقاصد وتحقيق الأهداف.

التقويم الدائم هو أساس الجودة. وخلق القدرة على المنافسة وتحسين المستوى، والاعتراف بالخطأ أساس المعرفة بالحقيقة بدلاً من الانخراط فيه بما يزيد الأمور تعقيدًا أو تسطيحًا. والتقويم هنا بمعنى تحديد معيارية الشيء، وبيان طبيعته، وحجمه، وموقعه، وهو جائز ـ بدوره ـ لأن يكون مدخلاً أيضًا للإصلاح والتعديل. وكلا المعنيين له قيمته وضرورته، وله ـ أيضًا ـ وجوبه واحترامه ووجاهته.

وحتى لا تضيع أطراف الحوار أو تتسع بنا المساحات، فلنتأمل ظاهرة التقويم فى مجالنا العلمي، وبالتحديد فى جامعاتنا المصرية التى يتكاسل الكثيرون من أساتذتها عن أداء أخص واجباتهم التعليمية، وغيرها، لأنهم لا يقوِّمون أنفسهم، ولا يوجد أيضًا من يقومهم من زملائهم أو طلابهم، فليس فى لوائحنا ما يشير إلى تقويم عمل الأستاذ ومتابعة أدائه العلمي. ومن حقنا أن نفترض وجود أستاذ ضعيف النفس، وآخر غائب الضمير، وثالث هزيل علميًا، ورابع فاقد القدرة على التوصيل، وغير ذلك من صيغ الخروج على القاعدة الأصلية للأستاذية، فليس كل من حصل على درجة الأستاذية أستاذًا مثاليًا بالضرورة، ولكنه أستاذ بقوة الدرجة، ويجب ألا تكون شفاعة الدرجة لحاملها بمنأى عن مداخل الفساد فى حالة غيبة الرقيب الأعلى، وهو

جهاد النفس، أو احترام الرقيب الآخر وهو المجتمع، ومن هنا وجب وضع ضوابط للتقويم:

أولاً: على الأستاذ من خلال تقريره هو عن نفسه، وتقرير زملائه ورفاقه عن أدائه، وتقرير الإدارة التى يعمل فى سياق منظومتها، وتقرير طلابه فى الدراسات العليا والرسائل الجامعية، وطلاب السنة التمهيدية للماجستير، وتقرير طلابه فى المرحلة الجامعية الأولى، ولعل هذا الأخير هو الأخطر لأن الطالب ناقد جيد وأمين لعطاء أساتذته، خاصة أنه يتعامل مع عدد من النماذج يستطيع أن يُقَوِّم كل نموذج ليختار من بينها الأستاذ المثالى، أو القدوة ويتحاشى منها الأستاذ الكسول أو غير المجيد.

ثانيًا: تقويم القيادات العاملة فى المؤسسة الجامعية، ولا حرج من تقويم رؤساء الأقسام وعمداء الكليات وحتى رؤساء الجامعات من خلال استبانة صريحة، يكشف فيها الأساتذة من زملائهم عن حقائق آرائهم، فلعل فيها خيرًا إن إيجابًا أو سلبًا، ولعل فيها اللمح الصريح إلى ما يمكن أن يفعل بدلاً من التشبث بما تَمَّ بالفعل، ولا شك أن فى تقويم القيادات الجامعية ما يدفعها إلى مزيد من الحرص وتحرى الدقة فى كل قراراتها وتوصياتها وتوجُّهاتها، لا من قبيل إرضاء الزملاء، ولكن من قبيل تحقيق الصالح العام الذى لا يختلف عليه الأسوياء من الأساتذة فتحقيق الصالح العام لأية مؤسسة هو عين الرضا للناس جميعًا.

ثالثًا: تقويم المناهج وهذا أخطر ما فى الأمر، وهو يتعلق بحتمية المتابعة الجادة والفاحصة والأمينة لكل ما يلقى فى أذهان الطلاب، وما يسمو بوجدانهم، أو يستخف بعقولهم أو يصلحها، وهنا تجب المحاسبة الدقيقة على كل خلل منهجي، أو خطأ علمي، لأنه ينشئ ـ بدوره ـ جيلاً هزيلاً. والأمر هنا لا يترك سُدي، بل يجب أن يوضع موضع المساءلة المنهجية من خلال التوصيف العلمى الدقيق لكل المقررات الجامعية، وكشف ما فيها من عوج وأمت، مع الالتزام بمفرداتها ومصادرها ومراجعها الأصلية، مع دفع الطالب دفعًا إلى

القراءة والاستزادة والإطلاع فى زمن لم يعد فيه طلابنا يعرفون طريق المكتبة بقدر ما يعرفون طريق المذكرة المختصرة وآلات التصوير التى شوهت وجه الثقافة الجامعية الحقيقية.

رابعًا: تقويم الطلاب، ولعل القارئ هنا يندهش إزاء هذا الطرح قائلاً: وما شأن الامتحانات إذًا؟ المسألة تبدأ من مطلب القراءة الجادة لأوراق إجابة الطلاب، ووضع الدرجة بعد التمعُّن فى مدلول الإجابة وقياس قدرات الطالب، وهنا يبقى السؤال؟ ماذا أعطى الأستاذ لطلابه من علم وما أساس امتحاناته؟ وهل هى كاشفة بالفعل عن قدرات طلابه على التفكير والابتكار أم أنها تظل أسيرة الحفظ والاستظهار!

القضية هنا كبيرة وواسعة، ومجالها رحب فى مساق العمل الجامعى الجاد، وثمة مشروعات وأوراق عمل وندوات ومؤتمرات أحسبها تناقش هذه المسألة بما يجلعها بالفعل مدخلاً صحيحًا للمشروع الحضارى للثقافة المصرية، والارتقاء بعقلية الطالب المصري.

فعملية تقويم الطلاب الحالية ترتبط بطبيعة الأداء التعليمى الجامعى مما يحتاج ـ بدوره ـ إلى إعادة نظر من خلال عدة زوايا مقترحة، فحرصنا على تطوير هذا الأداء وهو ما يمكن أن نوجزه فى النقاط التالية:

١ ـ ضرورة تجاوز النمطية التى مازالت قاصرة عند حد قياس درجة استظهار الطالب للمادة العلمية، خاصة حين يركز فيها على الأبعاد النظرية دون التطبيقية، وعندها يجب الاعتراف بأن أسلوب التلقين والحفظ وإعادة إفراغ المادة بهذا الأسلوب التقليدى لا يسهم فى تشكيل شخصية الطالب، ولا ينمى قدراته العقلية، ولا يحقق له التميز الحقيقى، ولا يكشف جوهر الفروق الفردية بين الطلاب، ولا يتيح لهم فرص التفاعل مع الآخر سواء كان مناقشة أو حوارًا أو مداخلة أو معالجة.

٢ ـ محاولة تنمية المهارات العقلية للطالب من خلال تغيير صيغة الامتحان بشكل يراعى فيه على المستويين العلمى والتربوي:

ـ تنمية قدراته على الابتكار والإضافة والمناقشة والحور وترجمة قراءاته الخاصة بأسلوبه الشخصي.

ـ إعادة طرح المشكلة وإتاحة الفرص لتكوين رأى حولها والإبانة عن وجهة نظره فيها، وطرح خلاصة قراءاته حولها.

ـ كشف الرؤية الناقدة للطالب، مع بيان موقفه الذاتى مما ينمى لديه ملكة الحوار والتميز فى المناقشة، مع صقل ملكة النقد والاستعداد للمداخلة فى كل ما يقرأ وما يتلقى.

٣ ـ تجنب تكرار الأسئلة فى صورتها النمطية على مدار الأعوام الدراسية المتوالية، مما يبرمج عقلية الطلاب بصورة رتيبة وجامدة، ويجب توصية الأساتذة بتجنب هذه المسألة التى تدفع إلى المزيد من الجمود.

٤ ـ تنوع الأسئلة عبر الموضوعات المدروسة بما يفى بقياس المهارات المتعددة للطالب من حيث بيان قدراته على التحليل والتركيب وإدارة الحوار.

٥ ـ إعادة النظر فى توزيع نظام أسئلة الامتحان بين النمط الموضوعى والمقالى مع تطوير الصيغ الموضوعية، وتحويل جانب منها إلى زاوية تحليلية تكشف وعى الطالب الحقيقى بجزئيات المادة العلمية، وتبين درجة اقتناعه بما يدرس، وتحجب عنه ظاهرة الغش فى الامتحان.

٦ ـ اهتمام الأستاذ بإعداد الورقة الامتحانية بشكل يتناسب مع جدية العملية التعليمية التى لا تكتمل إلا بها، مما يدعو إلى مراجعة صيغة الامتحان، وشكل الورقة بما يتسق مع هذا المنطق الجاد.

٧ ـ تطوير العملية التعليمية ذاتها فى إطار هذا التصور بما يسمح بإبراز القدرات التحليلية والاستنتاجية للطالب.

٨ ـ لا مانع من تدريب الأساتذة على صور مختلفة من الامتحانات وتعدد أساليبها وصيغ إعدادها عن طريق حضور دورات تدريبية، أو تهيئة الفرص من خلال مهام علمية سريعة، أو حتى من خلال عقد ندوات علمية تخصصية تتبنى طرح هذه الصور ومناقشتها والأخذ بالجاد منها.

٩ ـ إعادة النظر فى أعمال السنة، وتحديد نسبة من درجة المادة مقابل البحث أو المناقشة للطلاب، أو إجراء تدريبات تطبيقية تسهم فى التعرف على أصول المنهج ومقومات البحث العلمي.

١٠ـ توزع أعمال السنة بين المستويات الشفاهية والتحريرية بما يكشف عن جوهر المهارات الأساسية المطلوب لغويًا وأدبيًا، ولا مانع من تشكيل لجان من الأساتذة الكبار للإسهام فى تقويم الطالب فى هذا الإطار خاصة فى مرحلة التخرج من الجامعة.

١١ـ يحسن ألا تقتصر الامتحانات الشفهية على أستاذ المقرر، ولا مانع من التوسع في تشكيل اللجان لتشمل أساتذة التخصص الفعلى لينهضوا معًا بتقويم الطلاب بشكل جماعى مما يبدو أكثر إقناعًا وفائدة على المستوى التعليمى.

١٢ـ عدم تثبيت أعمال السنة في مقرر بعينه والأخذ بتغييرها كل عام، وإن كان الجانب النحوى واللغوى أكثر حاجة إلى الأخذ بهذا النظام أكثر من الدرس النقدى والأدبى، وكذلك الدرس التطبيقى أكثر من الدرس النظرى، هذا إذا طبقنا منطوق التحديث على مقرر بعينه وليكن اللغة العربية وأدابها.

١٣ـ ضرورة النظر فى تقسيم الفرق الدراسية إلى مجموعات لإمكان طرح الأخذ بهذا النظام فى أساليب التقويم، والنظر أيضًا فى تطبيقه على المواد الممتدة عبر الفصلين الدراسيين، أكثر من المواد المنتهية بانتهاء الفصل الدراسى الواحد.

١٤ـ النظر فى إمكانية تبادل الأساتذة مع الجامعات العربية والأجنبية وتبادل المطبوعات والأعمال العلمية واللوائح الجامعية، مما يسهم فى الإفادة من تعددية الأنظمة، والأخذ بأى منها أو ـ على الأقل ـ الوعى بها، وإمكانية المفاضلة بينها.

١٥ـ النظر فى صياغة اتفاقات للتآخى بين الأقسام العلمية، وكذا الكليات والجامعات، والبحث حول تقويم الهيكل العلمى الحالى فى إطار البحث عن صيغ أكثر طموحًا لمستقبل تلك الأقسام من حيث المقررات الدراسية وسبل الأداء ووسائل التقويم.

١٦ـ إقامة ندوة عربية حول مناهج تدريس اللغة العربية فى كل الجامعات العربية دون هيمنة لجامعة بعينها على فعاليات الندوة، مع ضرورة الاعتداد بالتوصيات الصادرة عنها وأخذها فى صورة ميثاق للتبادل الثقافى والتعليمى بين الجماعات الكبرى، على أن تشكل لجان لمتابعة تنفيذ التوصيات وتفعيل المقترحات وتعظيم دورها بالنهوض فى عملية التقويم باعتبارها مدخلاً أساسيًّا وخطرًا من مداخل التحديث.

الضمانات الواجبة لإصلاح التعليم

حديثنا هنا عن إصلاح المنظومة بالكامل ؛ بعيدًا عن القسمة التقليدية بين تعليم عام، وتعليم عال، وبحث علمى، فالمراحل كلها تتداخل إذا ما صدقت النوايا وصحّ العزم. وحسنت المقاصد إزاء الإنطلاق الفعلى فى خطوات الإصلاح. ومن ثم تبرز عدة نقاط واعتبارات تبدو مداخل الضمانات الكبرى لهذا الإصلاح المتوقع والمقصود ومنها مثالاً لا حصرًا :

أولاً: الاتجاه إلى إعادة قراءة كل التوصيات ونتائج المؤتمرات والندوات والمقترحات التى دارت تحت مظلة البحث عن آليات تحديث التعليم ومناهجه عبر كل المؤسسات والهيئات المعنية به، أو الوقوف ـ بشكل جاد وحاسم ـ عند قراءة المتكرر منها ـ وما أكثره ـ للأخذ به فى مرحلة التنفيذ، وهنا نكون قد أحدثنا نقلة نوعية فى التحول المرتقب من ثقافة الكلام والاجترار والمبادرة إلى ثقافة الإنجاز والفعل التى يجب أن تتخطى الحدود الزمنية لتؤتى ثمارها بشكل بنّاء وواضح عبر منهج أكثر وضوحًا فى التصنيف بين خطة قريبة المدى، ومتوسطة، وثالثة بعيدة المدى بما يتسق وطبيعة إيقاع المرحلة الزمنية من جانب، والمتوقع منها طبقًا لما هو ممكن ومتاح من جانب آخر.

ثانيًا: الضمان الثانى تعكسه الطبيعة النوعية للثقافة المجتمعية التى بات تصحيح مسارها أمرًا واجبًا، ولا يكاد المثقف المصرى يدرى حقيقة هذا الركود المجتمعى المترهل وراء تخاذل مشاركة رجال الأعمال والهيئات والمؤسسات فى برامج تطوير التعليم بكل الصور الممكنة؛ لاسيما أن رأس المال العربى قد اتجه لدى بعض الأشقاء وجهة صحيحة فى منح الجوائز وعقد المؤتمرات الهادفة إلى دراسة الواقع الثقافى، وتحليل المشترك الإنسانى بعيدًا عن برامج الحكومات وقضايا السياسة، ومن المؤكد أن زيادة هذا النمط ستكون له انعكاسات إيجابية فى مسار الحياة العربية نحو الأفضل، فهل يمكن أن تمتد هذه العدوى للاستثمار المصرى فيتنافس فى التبرعات لإصلاح التعليم، والتبارى فى إنشاء مؤسسات وقنوات عصرية تنسى ـ مؤقتًا ـ مسألة الربحية والفائدة المادية التى يلهث خلفها رأس المال غير الوطنى، لينخرط فى سلسلة الانتماءات الوطنية القومية من خلال إعادة صناعة رأسمال عربى مثقف، يؤدى واجبه تجاه الأمة من باب الحرص على بنية المستقبل، بدلاً من استغلال حقل التعليم أو الصحة لمجرد إفراط فى اجتلاب الثروة على حساب البسطاء عبر رسوم دراسية عالية، أو عمليات وعلاج استثمارى.

يبدو رأس المال الوطنى فى حاجة ماسة إلى التثقيف الجاد الذى تبنى على أصوله تحركاته فى سياق ثقافة التطوع والانتماء، مع الرغبة فى التنمية الحقيقية للأمة، وتغليب الصالح العام على تضخم الذات والمصالح الخاصة فحسب.

ثالثًا: فى إعادة بناء جسور الثقة مرتين: **أولاهما** بين مؤسسات المجتمع المدنى والحكومى فى تحديد الأهداف والمساهمات، ورسم خطط التنفيذ والمتابعة، بحيث تتقارب الخُطى وتتلاقى الرؤى تجاه سياسة وطنية متجانسة هدفها الإصلاح الفعلى، وتعزيز البرنامج الوطنى للتعليم. **والثانية:** بين المؤسسات ذاتها من حيث التكامل والتعاون وتضافر الجهود، وتجاهل التشرذم والتشتت الذى يؤدى إلى غياب الرؤية العلمية الجادة؛ تلك التى يجب أن تصاغ من خلال تبادل الخبرات والعمل فى سياق مجتمعى هادئ؛ فإذا ما انطلقت

الجمعيات والمؤسسات من أجندة عمل موحدة أو متجانسة مثلت ثقلاً له قيمته وتأثيره فى تحريك المياه الراكدة، وفى تفعيل البرامج النظرية، وتعظيم دور رأس المال فى خدمة المجتمع وتنمية البيئة. لاسيما إذا صدرت عن تلك الهيئات مبادرة المشاركة ـ مثلاً ـ فى حل أزمة بطالة خريجى الجامعات ممن أصابهم الكثير من صور الإحباط واليأس بسبب تدفق الأعداد، وتكدس الخريجين الباحثين عن فرص عمل حقيقية، يمكن للمؤسسات المدنية أن تتبناها إذا صيغت خريطة منهجية دقيقة، تحكى فصلاً جادًا من فصول التلاحم المجتمعى البنَّاء، بدلاً من موقف المتفرج على الأزمة، أو المناور القاصد إلى استغلالها فى تنمية المصالح الخاصة بما يزيد من حجم المشكلات.

من هذه النقاط الثلاث وما يمكن أن تتمخض عنه من قراءة أولية ونتائج إيجابية يمكن أن نزعم بداية التحول الحقيقى إلى حلبة الإصلاح؛ وعندئذ نقف عند كل ما طرح فى مؤتمرات الإصلاح لتكون مجالاً للعمل والإنجاز وصناعة المشروع المستقبلى الآمن للأمة والمواطن.